اقتصادية وسياسية وجغرافية وأيديولوجية. وخامساً، إن لها مصلحة في استعجال فتح قناة السويس كشريان اقتصادي حيوي. وسادساً، انها أكبر مستهلك للنفط العربي[٣٨].

لقد كان لاستخدام الدول العربية سلاح النفط تأثير قوي في تحديد المواقف الاوروبية المتعاطفة عادة مع اسرائيل؛ إذ ذكّرها بمصالحها مع العالم العربي، والتي لا يمكن تجاهلها. فحظر النفط أدّى إلى الخفض الفوري لاستهلاك الوقود، وإلى ارتفاع أسعاره، مما أدّى بدوره إلى غلاء المعيشة. ولكل هذه الضغوط دورها في تحديد الاتجاهات الأوروبية حيال أزمة الشرق الأوسط. فقد جعلت الأوروبيين يتفهّمون وجهة النظر العربية أكثر، ويضغطون على اسرائيل لتنفيذ القرار ٢٤٢، الذي يمكن أن يفكّ أزمتهم الاقتصادية.

واعتبر البيان الأوروبي أن هذا موقفاً رسمياً لأوروبا الغربية. ومنذ ذلك الحين، تبنّت الدول الأوروبية مواقف موحدة حول أزمة الشرق الأوسط في الأمم المتحدة، وظلت متمسكة بالبيان نفسه، حتى تبنت موقفاً آخر في بيان ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، الذي يعتبر أكثر تفهماً للقضايا العربية ولحقوق الشعب الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر ان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ جعلت دول السوق الأوروبية المشتركة، تدرك مدى اعتمادها على النفط العربي، للحفاظ على معدلات نموّها، فرأت أن أحسن وسيلة لتفادي خطر النقص في الطاقة، تكمن في فتح حوار عربي – أوروبي، لصياغة علاقات جديدة ومميزة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والعالم العربي. وقد بدأ الحوار فعلاً منذ القمة الأوروبية – التي كان قد اقترحها بومبيدو – التي انعقدت في كوبنهاغن في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، بحضور خمس وفود عربية[٣٩].

وفي محاولة من الدول الأوروبية الغربية لدفع الحوار إلى الأمام، «تأكد لها مدى تمسك الجانب العربي بالمطلب السياسي المتعلق باعتراف الجانب الأوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وبجعل هذا المطلب، بالذات، الشرط الأساسي لتنمية أي تعاون اقتصادي بين المجموعتين». وكان الجانب العربي قد حرص على إيجاد تمثيل فلسطيني داخل الوفد الذي يمثل المجموعة العربية – بعدما رُفض اشتراك ممثلي المنظمة – وبما أنه قد عُقد على مستوى مجموعتين اقليميتين، فقد تقبّله الجانب الأوروبي، ولكن على مضض[٤٠]. «وقد أثارت فكرة الحوار العربي – الأوروبي، حتى قبل بدء تنفيذها، معارضة الولايات المتحدة الاميركية. ففي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) عشية اجتماع كوبنهاغن، اقترح كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي مشروعين لوضع حد لتطبيق سياسة أوروبية مستقلة ولصرف الأوروبيين عن الحوار من جهة، طلبت الولايات المتحدة الأميركية الاشتراك في مناقشات الدول التسع حول المشاكل الكبرى، قبل إتخاذ أي قرار يخص مصالحها. ومن جهة أخرى، اقترحت على البلدان الكبرى المستهلكة للنفط، إنشاء مجموعة عمل لتنظيم التعاون فيما بينها في مجال النفط». وبسبب التفاؤل من نتائج الحوار في مؤتمر الدول المستهلكة للنفط، والتي حملها الأوروبيون معهم